

أوروبا تتجه نحو الركود: كم سيكون الأمر سيئاً !!

الصدمة التضخمية تتزامن مع الانكماش الاقتصادي

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

يومض ضوء تحذير واحد باللون الأحمر؛ فقد تضافرت حرب روسيا على أوكرانيا، والتعاي في غير المتكافئ من جائحة كوفيد ١٩ والجفاف في معظم أنحاء القارة لخلق أزمة طاقة حادة، وتضخم مرتفع، واضطراب في الإمدادات - وعدم يقين هائل بشأن مستقبل أوروبا الاقتصادي. لذلك تسارع الحكومات لمحاولة مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، وسط ارتباك، لكن هناك اتفاق كبير على شيء واحد: الركود قادم.

يعتمد مدى سوء الانكماش على كيفية حدوث صدمة الطاقة، وكيفية استجابة صانعي السياسة لها. لقد وصلت أسعار الطاقة هذا الأسبوع إلى ارتفاعات لم يكن من الممكن تصورها: أكثر من ٢٩٠ يورو (٢٩١ دولاراً) لكل ميغاواط ساعة (ميغاواط ساعة) للغاز القياسي الذي سيتم تسليمه في الربع الأخير من العام، وكان السعر المعتاد قبل الجائحة حوالي ٣٠ يورو؛ وأكثر من ١٢٠٠ يورو لكل ميغاواط ساعة للكهرباء خلال النهار للربع ذاته في ألمانيا (ارتفاعاً من حوالي ٦٠ يورو)؛ فالغاز هو الوقود الهامشي في معظم أسواق الكهرباء الأوروبية، وهو الذي يحدد سعر الطاقة على نطاق أوسع. إذاً دخل الاقتصاد الأوروبي الأزمة في موقف قوي إلى حد معقول، حيث لا يزال سوق العمل سليماً نسبياً، فبلغ معدل البطالة ٦.٦٪ مما يعني، ووفقاً للمعايير الأوروبية، أن الاقتصاد يقترب من التوظيف الكامل، ومن المحتمل أن يرتفع نمو الأجور في الأشهر المقبلة، مع إعادة التفاوض على العقود طويلة الأجل. لقد انخفضت ثقة المستهلك في بداية الحرب، لكن الاستهلاك لم يتراجع، وتراجعت توقعات التضخم إلى حد ما.

ومع ذلك، ستبدو الأمور أكثر قتامة إلى حد كبير في غضون بضعة أشهر لثلاثة أسباب:

أولاً، الصناعة تحت الضغط. في الربع، قرر قادة أكبر الشركات المصنعة في أوروبا بأن قطع إمدادات الغاز الروسي بسرعة كبيرة من شأنه أن يجلب أزمة اقتصادية إلى القارة. على الرغم من ارتفاع الأسعار، ظل

¹ The Economist, Europe is heading for recession. How bad will it be?, Aug 31st 2022, [Link](#)

الإنتاج الصناعي قوياً حتى الآن. يقول مايكل هوثر من المعهد الاقتصادي الألماني، وهو مؤسسة فكرية: "جزء من السبب هو أن الشركات لا تزال تعمل على التخلص من تراكم الطلبات من الماضي".

لكن هذه الأعمال المتراكمة لن تدوم إلى الأبد، وبعض المؤشرات الحاسمة قائمة. يقول روبن بروكس من معهد التمويل الدولي، الذي يمثل البنوك والمؤسسات الاستثمارية: "الطلبات الجديدة مطروحاً منها المخزونات - أي الطلبات على الشركات التي تبقىها مشغولة - سقطت من الهاوية". يعكس هذا التراجع ضعف الاقتصاد العالمي، لا سيما الاقتصاد الصيني. وكما يلاحظ بروكس، فإن مثل هذا الانخفاض يمكن أن يمثل نقطة تحول في الدورة الاقتصادية.

من المحتمل أن تكون الصناعات الأكثر تضرراً هي شرق نهر الراين. فالدراسات الاستقصائية الأخيرة للرؤساء الصناعيين في ألمانيا والنمسا تشير إلى الانكماش. وإن اعتماد ألمانيا غير الصحي على المشترين الصينيين يخاطر بتراجع الطلب على السلع عبر سلسلة التوريد. وأن الصناعة الإيطالية في حالة سقوط

حر. كما أن بولندا وجمهورية التشيك، اللتان تقعان خارج منطقة اليورو، معرضتان للخطر أيضاً. ويبقى الاستثناء هو المجر، حيث يتوسع التصنيع بوتيرة صحية، بفضل الاستثمار في البطاريات، وازدهار السيارات الكهربائية وعقود الطاقة طويلة الأجل (على الرغم من أن بعضها سينتهي قريباً).

السبب الثاني للكآبة هو أن إنفاق المستهلكين على الخدمات سيكافح من أجل إعاقه اقتصاد القارة. مدعوماً بالموسم القوي في فرنسا وجنوب أوروبا، حيث استخدم المصطافون بشكل كبير مدخراتهم الوبائية، فزادت السياحة من النمو خلال الصيف. لكن المعنويات تتراجع مع شد المستهلكين أحزمتهم استعداداً لشتاء طويل بارد.



The Economist

من المحتمل أن تتعرض الخدمات للركود خلال الأشهر المقبلة، حيث تواجه العقارات والنقل صعوبات شديدة بشكل خاص، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات في إس آند بي جلوبال .

أخيراً، من شبه المؤكد أن تشهد أوروبا تزامناً صدمة الطاقة مع ارتفاع أسعار الفائدة. بعد التقليل من تقدير الزيادات في الأسعار إلى جانب العديد من البنوك المركزية الأخرى في العالم، فإن البنك المركزي الأوروبي مصمم الآن على إعادة التضخم السنوي إلى هدفه البالغ ٢٪، بعد أن وصل ٩.١٪ في أغسطس. جادلت إيزابيل شنايل، عضو مجلس إدارة البنك، لصالح إلحاق مزيد من الألم بالاقتصاد لإنجاز المهمة في الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي محافظي البنوك المركزية في جاكسون هول، وايومنغ.

لذلك يتوقع الاقتصاديون أن يحاول البنك المركزي الأوروبي دعم أوراق اعتماده في مكافحة التضخم من خلال زيادة كبيرة في أسعار الفائدة في اجتماع السياسة القادم في الثامن من سبتمبر، وربما يرفع أسعار الفائدة بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية. في التوقعات، ارتفعت العوائد على السندات الأوروبية قصيرة وطويلة الأجل في الشهر الماضي. على الرغم من ذلك، استمر اليورو في الانخفاض، حيث انخفض إلى مستوى التكافؤ مع الدولار لأول مرة منذ عقدين. وبعكس ذلك التوقعات المتدهورة لاقتصاد أوروبا وقرار المستثمرين العالميين بالتحول إلى مكان آخر استجابة لذلك. لقد أصبح مصدر قلق آخر لوضعي السياسات في القارة، حيث تعمل العملة الأضعف على تغذية التضخم من خلال الواردات الغزيرة، مما يضرب الدخل الحقيقي وبالتالي الاستهلاك.

كل هذا يشير إلى أن الاقتصاد الأوروبي من المؤكد أن يدخل في حالة ركود، بقيادة ألمانيا وإيطاليا وأوروبا الوسطى والشرقية. يتوقع المحللون في بنك **JPMorgan Chase**، معدلات نمو سنوية بنسبة ٢٪ لمنطقة اليورو بشكل عام في الربع الرابع من هذا العام، و ٢.٥٪ لفرنسا وألمانيا و ٣٪ لإيطاليا. يمكن أن تشير متاعب إيطاليا والديون المرتفعة توتراً في أسواق السندات الأوروبية.

لقد أمضى السياسيون الأوروبيون الكثير من الوقت حتى الآن في التفكير في كيفية الاستجابة لارتفاع أسعار الطاقة، فقد يواجهون قريباً أزمة أوسع نطاقاً.